في الشركة العامة لتجارة الحبوب

فراش اسفنجي بـ ١٣٠٠ دولار ومليار و ٣٠٠ مليون دينار انفقت على مواد تستحق ربع هذا المبلغ!

اياد عطية الخالدي

مليار ومائتا مليون دينار هي قيمة المبالغ التي أنفقتها لجنة المشتريات في الشركة العامة لتجارة الحبوب خلال ثلاثة اشهر.
لكن كيف انفقت هذه المبالغ وماذا اشترت لجنة المشتريات؟

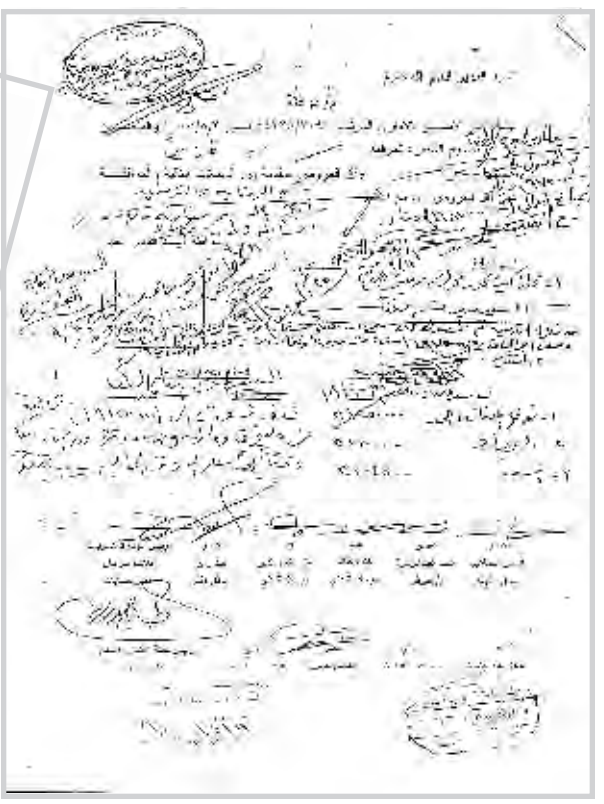

في منزل السيد المدير

تقول الوثائق والمعلومات الرسمية التي حصلت عليها المدى، والمدعومة بإفادات مصادر مطلعة، ان الاسباب الموجبة لشراء هذه المواد من قبل لجنة المشتريات هي حاجة الشركة الماسة لها، غير ان معظم المواد ادوات احتياطية لشاحنات الشركة، ما زالت موجودة في المخازن ولم تستخدم لغاية الان.

وتذكر المصادر المطلعة عن قرب ان هذه المواد غير ضرورية ولن تحتاجها الشركة حتى بعد عشر سنوات، فضلاً عن كون سعرها الحقيقي في الاسواق لا يساوي الا ربع المبلغ الذي انفقته لجنة المشتريات في شرائها ويشرف على لجان المشتريات السيد بلاسم فرحان مدير الحسابات، وهو شخص مقرب من السيد خليل عاصي المدير العام للشركة، بحسب ما ذكرت المصادر.

وتذكر المصادر نفسها ان جميع الصفقات تم توقيعها في منزل السيد المدير العام للشركة، اذ ان المدير ورئيس لجنة المشتريات حصرا تعاملهما مع اربعة تجار فقط من تجار الادوات الاحتياطية.

امر اداري

في الامر الاداري المرقم ٣٠٩٦/ ١٤٢٢٨ في ٣/ ٨/ ٢٠٠٥ والمتضمن شراء قطعة هاف تطفئة رينو حديث كبير قدمت لجنة المشتريات برئاسة بلاسم سرحان عرضاً قيمته ٢٦ مليوناً ومئة الف دينار وهو اقل العروض من محل (فراس نصيف) احد التجار الاربعة الذين تتعامل معهم لجنة المشتريات غير ان مدير الشركة وجد اسعاراً اخرى منخفضة وبفارق ٥ ملايين دينار عن السعر الذي عرضته اللجنة ومن بين الاسعار التي عرضت على السيد المدير العام لشركة الحبوب هو مبلغ (٢٠٥٥٠٠٠٠) (عشرين مليوناً وخمسمئة وخمسين الف دينار) لكن لجنة تعديل الاسعار اقترحت سعراً آخر هو (٢١٧٥٠٠٠٠) (واحد وعشرون مليوناً وسبعمئة وخمسون الف دينار) وفي النهاية اقر المدير العام السعر المقترح بعد التعديل وتم الشراء من محل فراس نصيف العاني وليس من المحل الذي عرض سعراً اقل بمقدار خمسة ملايين.

لماذا ولماذا ولماذا؟

تثير هذه القضية وهي واحدة من عدد من القضايا الاخرى في شركة نقل الحبوب اسئلة تتبادر امام ذهن أي مراقب.

ترى لماذا يصر المدير العام للشركة على ابقاء اللجنة برغم من عدم دقتها والتزامها ونزاهتها نتيجة تقديم عروض مبالغ فيها؟!.

لماذا لم تقم اللجنة بشراء المواد من المحل الذي قدم عرضاً بأقل من خمسة ملايين دينار عن العروض التي قدمها المحل الذي تتعامل معه لجنة المشتريات وهو امر مخالف لكل القوانين والشروط المرعية في لجان المشتريات؟

وبدلاً من قيام الشركة بشراء هذه المادة من المحل الذي عرضها بسعر اقل، تلجأ الشركة ومديرها العام الى رفع السعر قليلاً والعودة الى المحل نفسه (محل فراس نصيف) وتقوم بشراء المادة منه.

ترى ما قيمة العروض التي تقدمها اللجنة الى مدير الشركة؟

حكاية الفراش الاسفنجي

انها مجرد اسئلة تثير ايضاً اسئلة اخرى لا نريد ان نخوض فيها لكننا نتركها لمن يهمه الامر، فملايين الدنانير صرفت بهذه الطريقة ولدينا قوائم متعددة لمواد باسعار مبالغ فيها، لكن اود ان يشاركني القراء الذين قد لا يعرفون باسعار المواد الاحتياطية لمركبات النقل ان اشير الى حكاية الفراش الاسفنجي (دوشك اسفنج) قامت بشرائه لجنة المشتريات برئاسة سرحان ايضاً.

تخيلوا ان سعر الفراش الاسفنجي (دوشك اسفنج) هو ١٣٠٠ دولار فقط.

بالمناسبة الفراش الاسفنجي مازال موجوداً في مخازن الشركة، وقد حاول رئيس لجنة المشتريات سحبه من المخزن بعد افتضاح امره، لكن امين المخزن رفض ذلك ليبقيه دليل ادانة ضد لجنة المشتريات، لكن اود ان اطمئنكم قبل ان يسرح خيالكم ليرسم صورة عن نوع ومميزات هذا الفراش الذي يصل سعره الى مليوني دينار عراقي، بانه فراش اسفنجي عادي، يعني غير مطرز بالذهب او الحرير.

بالطبع لدينا قوائم طويلة وعريضة لمواد مبالغ في اسعارها مثل المبالغة في سعر الفراش الاسفنجي غير ان اهل الاختصاص هم وحدهم من يعرفون او يميزون هذه المبالغة ، لكني اقول لكم ان الامر لا يختلف كثيراً عن حكاية (الدوشك الاسفنج).

شاحنات معطلة

٧٠٠ شاحنة هو عدد شاحنات اسطول النقل البري الذي تملكه الشركة العامة لتجارة الحبوب.

هل حقاً المدير العام يوقع كشوفات لجنة المشتريات في منزله؟!

ومع ذلك فان هذا الاسطول الذي انفقت لجنة المشتريات والشركة العامة عليه مبلغ مليار و ٢٠٠ مليون دينار خلال ثلاثة اشهر لشراء مواد احتياطية لشاحناته هو شبه عاطل عن العمل او بالاحرى معطل.

لأن الشركة عندما تعقد صفقات شراء الحبوب تكتب في العقد واصل الى مخازن الشركة، وعادة تتولى شركات اهلية نقل المواد الى المخازن، وهذا يعني تعطيل ٧٠٠ شاحنة عن العمل.

حل غريب

سائقو الشاحنات في شركة تجارة الحبوب ابلغوا المدير العام بحقيقة ان شركات اهلية تتولى عملية النقل الى المخازن وبهذا فان اسطول النقل في الشركة عاطل، وطلبوا منه ان يجد له حلاً.

بعد ايام ابلغ المدير سائقي الشاحنات في الشركة بانهم وجدوا حلاً لمشكلتهم اذ ترجى شركة (العفتان) ان تسمح لهم نقل جزء من الحمولة كذلك ل الامر نفسه مع شركة ون للسماح بدخول ٢٠ نة من الشركة للمساهمة ل الحمولة!!

ر الى أذهاننا اسئلة رى من نوع ، لماذا تبرم الشركة العامة لتجارة الحبوب صفقات لنقل الحمولة الى مخازن الشركة وهي تملك اسطولاً كبيراً يقدر بـ ٧٠٠ شاحنة تنفق على موادها الاحتياطية مئات الملايين من الدنانير؟

هدر في الاموال

يقول سائقو الشركة العامة لتجارة الحبوب ان هذا الاتفاق الذي ترجى فيه المدير العام شركتي العون والعفتان بالسماح لشاحنات الشركة في المساهمة في نقل الحبوب وضعنا تحت رحمة هاتين الشركتين، وهما في الغالب يقومان بمنعنا من نقل الحبوب مما يضطرنا الى العودة فارغين.

علماً ان كل رحلة تكلف الشركة ١٣٧ الف دينار يومياً للشاحنات التي تذهب الى ميناء ام قصر. وهذا يعني ان الشركة تخسر شهرياً ما مقداره مليونان ومائتان وعشرة الاف دينار شهرياً كلفة رحلة شاحنة واحدة يومياً الى ام قصر لمدة شهر من دون ان تؤدي أي عمل مفيد اضافة الى المصاريف الاخرى التي تشمل نفقات مصاريف السائق.

ولكي تتم عرقلة هذه الرحلات التي تقوم بها شاحنات الاسطول فان المشرف على لجان المشتريات يعمد الى تاخير شراء وتجهيز الكاز الى الشاحنات لصالح شركتي العون وعفتان، واحياناً يستمر الامر اسبوعين او اكثر حيث تبقى شاحنات الشركة عاطلة عن العمل.

وتشير بيانات الشركة انها كانت شركة رابحة وان ارباحها بلغت ملايين الدنانير لكن الشركة وبسبب الفساد لم تستطع ان تحقق أي ربح يذكر!

في الواقع اننا حصلنا على وثائق وادلة ومعلومات من مصادر مطلعة وحاولنا الاتصال بالمدير العام لتجارة الحبوب او وكيله عن طريق مدير اعلام الشركة ومدير المكتب، غير ان السيد مدير المكتب اخبرنا ان المدير العام ووكيله قد سافر احدهما الى البصرة والآخر الى فيتنام، وانه لا يوجد هناك شخص مخول للحديث لنا حول هذا الموضوع كررنا محاولاتنا لكننا لم نتمكن من التحدث لا الى مدير المكتب ولا الى المدير العام للشركة.

ستواصل (المدى) في الاعداد المقبلة تغطية الحدث بما يستحق خاصة اذا تمكنا من الاتصال بالمدير العام لشركة تجارة الحبوب والاطراف الاخرى ومصادرنا التي زودتنا بهذه المعلومات والوثائق.. وللموضوع بقية.

بلا مدرسة ولا مركز شرطة ولا خدمات صحية

اهالي حي طارق يطالبون بشمولهم بالخدمات البلديـــــة

تحقيق وتصوير: عبد الزهرة المنشداوي

على تخوم مدينة الصدر يتوارى بخجل حي من الاحياء السكنية الفقيرة يقدر عدد العوائل القاطنة فيه الان من اربعة الاف عائلة الى خمسة الاف تسكن في بيوت يبدو عليها بأنها اقيمت لصد الرياح والامطار ليس الا . سكنة الحي جلهم من العوائل التي ضاقت بها مدينة الصدر ذات الكثافة السكانية العالية والتي هي في حالة انشطار مستمر اتخذ اشكالاً عدة منها اقتسام ساحة البيت الواحد ما بين العائلة و البحث عن مسكن اخر على حدود المدينة.

حكاية حي طارق

السيد كاظم مهلهل من سكنة حي طارق ورواده يحكي لنا قصة ظهوره على وجه البسيطة فيقول:

حي طارق كان يطلق عليه (حي التنك) أي الصفيح بنى قاطنوه الاوائل بيوتهم من علب (التنك) الكبيرة في حوال منتصف الثمانينيات من القرن الماضي.

والمكان كان يستخدم لرمي النفايات الذي شكل لبعض اهالي المدينة مصدر رزق فكان يهرع اليه الرجال والاطفال لجمع ما يمكن الاستفادة منه مثل اكياس النايلون والقناني الزجاجية وما الى ذلك ليتم بيعها لاصحاب المصانع والمعامل في منطقة جميلة، مما حدا البعض بإقامة اكواخ لهم قرب تلال النفايات لاستقبال السيارات التي تاتي يومياً بالازبال ويواصل كاظم: لقد توافد آخرون من المحافظات الجنوبية ليسكنوا هنا وكانت حاجتهم للمياه تسد بواسطة (تنكرات) ماء يباع عليهم فلم تكن هناك شبكة للمياه او الكهرباء وينطبق هذا الحال على بقية الاحياء التي تحيط بمدينة الصدر والتي تقع خلف السدة، وهي حي الشيشان والسبعة قصور.

مظلومية

الحاج منشد رزاق وجدناه يتفيأ ظل جدار حائط معمول من القصب يحيط به احفاده قال لنا:

نريد من الصحافة ان تظهر مظلوميتنا للمسؤولين فهذا الحي الذي نعيش فيه الان لم يلتفت اليه احد سواء في عهد النظام البائد او في هذا الوقت لا نزال مهملين بلا مستشفيات او مدارس او مراكز شرطة ولا يوجد حتى سوق.

امنية تحولت الى مشكلة

بيوت حي طارق مبنية لاتقاء الحر والبرد بلا ترتيب ولا جمالية في تنسيق البناء وتذكرنا اهل الجنوب عندما نزحوا الى بغداد قبل ١٩٥٨ وبعدها في منطقة الشاكرية في يجانب الكرخ ومنطقة العاصمة في الرصافة.

احدى النساء من اللواتي خرجن مستطلعات عندما عرفت باننا في جولة صحفية طلبت منا دخول بيتها لرؤية طفح المجاري الذي يغمره وبالفعل كان البيت مغموراً بها وتنبعث روائح كريهة لا تطاق.

من جانبنا نقول لم يخطر ببالنا ان مثل هذا الحي المهمل تماماً قد نصبت فيه شبكة لتصريف مياه المجاري لكن الشاب علي صدام الذي رافقنا خلال الجولة ذكر لنا قائلاً:

شبكة تصريف مياه المجاري اقيمت حديثاً بعد سقوط النظام وقامت بها مؤسسة انسانية المانية يطلق عليها (I.N.P) استخدمت فيها انابيب قياس ستة انجات اثبتت الايام بانها غير ذات فعالية لضيق قطر الانابيب التي تعاني من الانسدادات بصورة دائمية ما اريد قوله ان منظمة (I.N.P) قامت ايضاً بانشاء مصفاة مياه وبناية مركز صحي وهي المنظمة الوحيدة التي سارعت وانتبهت الى ما يعاني منه سكنة هذا الحي واود الاشارة ايضاً الى بناية المركز الصحي التي انشأتها المنظمة وسلمتها الى وزارة الصحة مع اجهزتها لم يتم استغلالها من قبل الوزارة لاستقبال المرضى بل عمدت الى جعلها مركزاً للقاحات الطبية للاطفال وهذا ما قلل من فعاليتها، وحتى الان لم تنتبه الدولة ومسؤولوها الى معاناتنا اذا شبهنا الدولة بالطبيب فعليها ان تتجه للمرضى لا للاصحاء، ومدينتنا اولى بالعناية والاهتمام من مدن مثل المنصور والكرادة.

بيتنا من (تنك)

السيد عبد الحسن مرزوق من اهالي الحي يعتمر العقال ويقف منتظراً سيارة (الواز) هذه السيارة العتيدة التي خلفها الجيش العراقي بعدما استهلكت تماماً وباعها في اسواق المزاد وصارت تؤلف اسطول النقل الوحيد الذي يربط الحي بمدينة الصدر ولا يتعداها الى مكان اخر، قال لنا:

سكنت حي طارق وكان بيتي الذي يؤوي عائلتي في حي (التنك) الان بنيت غرفتين من الطابوق. ما زلنا بحاجة الى تبليط الشوارع والى شبكة تصريف مياه فاعلة لا تقتصر على انابيب لا تستوعب كثيراً.

وعندما سالناه عن وجهته قال: انا متجه الى مدينة الصدر للتسوق فالى الان لا يوجد سوق في حين طارق للتبضع والشوارع لا تدخلها سيارات الاجرة الحديثة ومقتصرة على سيارات الواز التي نحشر فيها حشراً،

***سيارات (الواز) اسطولهم البري الوحيد**

***بعض اهالي الدجيل والطارمية و(ابو غريب) يجتمعون في حي طارق هرباً من الارهاب**

نريد من الدولة ان تسارع في مد يد العون لنا نحن اولى بالرعاية من غيرنا.

الف طفل بسن الدراسة ولكن!

علي ماجد صبي بعمر الثالثة عشرة كان يقف بجوارنا ينصت الينا التفتنا اليه نسأله باي مدرسة وصف هو فاجاب في الخامس الابتدائي ومدرستي في منطقة الاورفلي التي اصلها بسيارة الواز لبعدها عن حي طارق.

وسألناه لماذا يذهب الى مدرسة بعيدة فأجاب: لا توجد مدرسة في الحي تستقبل طلاباً في الصف الخامس الابتدائي والمدرسة الوحيدة فيها صفان الاول والثاني ابتدائي.

وبالفعل لا توجد غير مدرسة وحيدة كان لنا فيها لقاء مع المعاونة التي ابت ان نلتقي بها نسألها متذرعة بان وزارة التربية حرمت عليهم لقاء الصحافة لكننا عرفنا منها بان المدرسة بنوبتين صباحاً للبنات وظهراً للصبيان، وان التدريس فيها يقتصر على صفي الاول والثاني ابتدائي وعرفنا منها بان المدرسة ليست باستطاعتها استيعاب كل اطفال الحي من سن الدراسة وانها رفضت انتساب اطفال يمكن عدهم بالف طالب في سن الدراسة.

اطفال الشوارع

الذي استنتجناه من هذا اللقاء الخاطف وغير المرحب به من قبل المدرسة، ان اغلب عوائل الحي فضلت الابقاء على الاطفال من دون تعليم لذلك نرى جموعاً من الاطفال الصغار في الازقة والشوارع تسير على غير هدى او تلعب بمياه المجاري الآسنة.

المطلوب

السيد غضبان ثابت الدراجي يتمنى ويريد منا ان ننقل امنياته عبر صفحات الجريدة فيقول نريد مركزاً للشرطة ونريد مستشفى وخاصة للولادات ونريد كذلك ان يبنى لنا جامع وسوق للتبضع اسوة (بعباد الله) على حد قوله: لقد سكنت في عام ١٩٨٩ وبنيت بيتاً من الطين ومن ثم عرفنا بان هذه المنطقة بالاساس اراض زراعية تعود لبيت الاورفلي الذين قاموا ببيعها علينا على اساس دونمات زراعية فكانوا يبيعون كل ٩٠٠ متر لجماعة يتقاسمونها فيما بينهم لذلك ترى ان مساحات المنازل غير متساوية فبعضها ١٥٠ واخرى ٣٠٠ متر وحتى ١٠٠ متر وان الحي كان يطلق عليه حي (التنك) ثم حي طارق والان حي المهدي.

مهاجرون وارهاب

التحق بنا السيد عماد من مكتب الشهيد الصدر ليأخذنا بدوره الى عوائل قد حلت مؤخراً في حي طارق وليقول لنا عنهم بانهم من النازحين من مناطق الطارمية والدورة و (ابو غريب) من الذين اجبرواعلى ترك منازلهم هناك نتيجة العنف والتهديدات التي جوبهوا بها من قبل متطرفين وارهابيين. وفي مؤخرة الحي في الجانب الشرقي وجدنا العديد من العوائل التي ذكرها لنا السيد عمار كان البعض منهم قد اقام خيمة له واخر يجمع الحجر لعمل ماوى لاطفاله، الحاج جبار محمد نازح من منطقة الطارمية اقام له خيمة في العراء ، قال لنا:

جئت الى حي طارق نتيجة لعمليات القتل التي مورست ضدنا في منطقة الطارمية وخاصة في مناطق الخضراء والضباط ففي هذه المنطقة تجرأ الارهابيون على قتل الطفل في الشارع لهوية عائلته اضافة الى انهم وزعوا علينا منشورات تطالبنا بترك بيوتنا فاضطررنا لذلك ولم نجد مكاناً يؤوينا غير هذا الحي الذي وجدنا فيه كل عطف ومشاركة انسانية.

بلدية الصدر وعائدية الحي

السيد نعيم مبعوث مدير بلدية الصدر، وفي لقاء معه حول الخدمات المقدمة لهذا الحي، اجاب:

ان حي طارق لا يقع ضمن مسؤوليات بلديتنا لذلك لا يمكن شموله بالخدمات أسوة باحياء مدينة الصدر والخدمات البلدية لا تكاد تغطي المدينة التي هي من ضمن مسؤوليتنا فما بالك بإضافة احياء مثل حي طارق الذي ليس له مقومات بنية تحتية حتى الان، هكذا حال الشرطة في مدينة الصدر ايضا لا يقع حي طارق في مسؤوليتها على حد تعبير مدير شرطة مركز الرافدين السيد شاكر وادي المالكي.